

جونسون يعد بريطانيا منفتحة على العالم بعد بريكست

ومرورا بالتجارة وانتهاء بتغيير المناخ. تبعاً لذلك، سيحاول رئيس الوزراء البريطاني الجديد تحقيق التوازن بين عدم تقييد حلفاء بريطانيا الأوروبيين وعدم إغضاب ترانسب وربما تهديد العلاقات التجارية في المستقبل. وسيسمح النجاح الدولي لـجونسون بأن يثبت مكانته كقائد على المستوى الداخلي، إلا أن انتكاسة على المستوى الدولي قد تؤدي إلى إضعافه في وقت يواجه فيه انتقادات عديدة في المملكة المتحدة، وفي ظل تهنئات بإمكانية إجراء انتخابات مبكرة.

ويرى خبراء أنه سيكون هناك ثمن مقابل اتفاق تبادل حر سريع مع الولايات المتحدة، ولا يستبعدون تحولاً جزئياً في السياسة الخارجية البريطانية.

طبيعة الرسالة التي سيرسلها جونسون في قمة مجموعة السبع لها أهمية كبرى، فهي مؤشر على الاتجاه الذي ستسلكه المملكة المتحدة بعد بريكست

وأوضح الباحث المتخصص بالسياسة الخارجية الأمريكية في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في بريطانيا دينا ألين "أظهر ترانسب بوضوح أنه يرى التجارة عرضاً لا ربح فيه للطرف الآخر، متابعاً "لا أرى سبباً في أن يتحول ترانسب فجأة ليكون لطيفاً وكريماً مع المملكة المتحدة".

من جهة ثانية حذر خبراء من أن خروج بريطانيا دون اتفاق من الاتحاد الأوروبي من الممكن أن يسبب العلاقات بين الأوروبيين، ما سيعقد تعريف العلاقة الجديدة بين لندن وبروكسل. وتبادل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ورئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك التصريحات الصادقة، السخوة، بشأن من سيتحمل مسؤولية الخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

وقال توسك للصحافيين في بياريتس بفرنسا إنه سيكون مستعداً لسماع أفكار من جونسون عن كيفية تجنب الخروج دون اتفاق عندما يلتقيان، الأحد، على هامش قمة مجموعة السبع. لكنه أضاف أنه لن يعمل مع بريطانيا على ترتيب خروج من التكتل دون اتفاق.

ورد جونسون في ما بعد بالقول إن توسك هو الذي سيتحمل عبء ذلك الوصف إذا لم تتمكن بريطانيا من إبرام اتفاق جديد للخروج مع الاتحاد.

ويستعد جونسون إلى إدخال تعديل على اتفاق الخروج بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، يتمثل بالدرجة الأولى في إلغاء البند الخاص بما يعرف بشبكة الأمان، وهو البند الرامي إلى إبقاء الحدود مفتوحة في الجزيرة الأيرلندية بعد إتمام بريكست.



لندن - تعهد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الجمعة، ببناء بريطانيا "عالمية تتطلع إلى الخارج" بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي الذي كانت عضواً فيه لمدة تزيد عن 40 عاماً. وقال عشية قمة تجمع أقوى الاقتصادات في العالم "رسالتي إلى قادة مجموعة السبع هذا الأسبوع هي التالية: بريطانيا التي أقودها ستكون عالمية تتطلع إلى الخارج ودولة واثقة من نفسها".

وعد جونسون بتنفيذ بريكست سواء باتفاق مع بروكسل أو من دونه مع حلول المهلة النهائية في 31 أكتوبر. لكن قطاع الأعمال في بريطانيا يخشى خروجاً غير منظم يمكن أن يعرض التجارة الخارجية لمخاطر ويتسبب بتراجع الاقتصاد. وأكد جونسون أن الذين يتوقعون أن تعاني بريطانيا من التراجع الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية عندما تنشق طريقها وحدها "مخطئون إلى حد كبير".

وحذر رئيس الوزراء البريطاني من التسرع في الحكم على الدور الدولي لبلاد بعد خروجها المقرر من الاتحاد الأوروبي. وقال جونسون قبيل توجهه إلى قمة الدول السبع الصناعية الكبرى في مدينة بياريتز جنوب غربي فرنسا، إن من يعتقد أن بريطانيا ستفقد مكانتها على المسرح الدولي، مخطئ تماماً. وأضاف جونسون أن بعض الناس يشككون في القرار الديمقراطي الذي اتخذته المملكة المتحدة ويخشون "أن ننسحب من الساحة العالمية، والبعض الآخر يعتقد أن أفضل أيام بريطانيا قد ولت". واستطرد السياسي المحافظ "ولهؤلاء الناس أقول: أنتم مخطئون على نحو فادح". وزاد "لن نتجاهل بريطانيا أبداً والمسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقها بصفتها من أعمدة ومهندسي النظام العالمي".

وأضاف أن المملكة مقبلة على مرحلة جديدة ستعرف "جسلاً جديداً من المشاريع" تتطلب "تخنة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، ووضوح دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة". ويأتي هذا التعديل بالنظر إلى الانتقادات الشعبية الموجهة للحكومة المغربية وعدد من وزرائها، والاحتجاجات التي رافقتها.

ويقود حزب "العدالة والتنمية" الحكومة منذ 2011، حيث تصدر الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين، للمرة الأولى في تاريخه: مما أثار انتقادات من جانب أحزاب وشخصيات قريبة من السلطة. وإلى جانب "العدالة والتنمية"، يضم الائتلاف الحكومي أحزاب: التجمع الوطني للأحرار (37 نائباً)، والحركة الشعبية (27)، والاتحاد الاشتراكي (20)، والاتحاد الدستوري (19)، والتقدم والاشتراكي (12).

ويجمع بين بوريس جونسون، الملقب "ترامب البريطاني"، والرئيس الأميركي الشجعان نفسه ووجهة النظر المناهضة للاتحاد الأوروبي نفسها، لكن أيضاً يشكل كلاهما موضع انقسام في بلدهما، ويشتركان في موقفهما الشعبي ونزعتهم الاستفزازية.

ووصل جونسون إلى السلطة ليعب دور منقذ بريكست، وهو يطمح إلى توقيع اتفاق تجاري كبير مع الولايات المتحدة يكون علاجاً للضربات الاقتصادية المتوقعة في حال خروج لندن من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ومع ذلك قلل دبلوماسيون من احتمال أن يتحد جونسون وترامب ضد باقي الزعماء بسبب التحالف الوثيق بين سياسة بريطانيا الخارجية وأوروبا في ما يتعلق بمجموعة من الملفات بدءاً من إيران

اليسار المغربي يحاول توحيد صفوفه مع اقتراب التعديل الحكومي

حزب الاتحاد الاشتراكي يجدد الدعوة إلى مصالحة في مواجهة الانقسامات



مع إعلان العاهل المغربي الملك محمد السادس عن إجراء تعديل حكومي أواخر أكتوبر القادم، تحاول أحزاب اليسار المغربي الغارقة في أزمة تنظيمية الحفاظ على حضورها الحزبي في الفريق الحكومي الجديد تحقيقاً للتوازن بالمشهد السياسي من خلال إطلاق مبادرات مصالحة وللملة الصفوف في مواجهة الانقسامات العميقة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - يسعى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي، المنتمي إلى اليسار، إلى تجاوز أزمته الداخلية التي يتخبط فيها منذ سنوات، وللملحة صفوفه من خلال مصالحة شاملة بين قياداته، بغية استعادة حضوره السياسي مع اقتراب موعد التعديل الحكومي المرتقب بالمغرب.

وأقر قياديو الحزب اليساري المشارك في الائتلاف الحكومي بتشرذم الحزب في ظل ما يشهده من أزمة تنظيمية، الأمر الذي جعل الأصوات التي تنادي بالوحدة والمصالحة تتعالى مجدداً.

لا يستبعد المتابعون أن تكون المصالحة التي يطالب بها إدريس لشكر مجرد خطوة انتهازية للحفاظ على نفوذه في الفريق الحكومي الجديد

وأقر إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي (رئيس) بتازم أحزاب اليسار في المغرب خلال زيارة له رفقة أعضاء مكتبه السياسي، الأربعاء، لنوبي الأموي، الكاتب العام السابق للكتفدرالية الديمقراطية للشغل، معرباً أن "حزبه لا يسره تشرذم التكتل اليساري".

وأستناداً لتاريخه ومشواره السياسي الطويل دعا لشكر النخب اليسارية إلى وحدة الصف والعودة إلى لعب أدوارهم الأساسية بالمشهد الحزبي. وترجع هذه الزيارة دعوة إدريس لشكر إلى المصالحة بين مختلف قيادات الحزب، مؤكداً أن الاتحاد الاشتراكي "يعد يده إلى الجميع، بمن فيهم هؤلاء الساخطون والغاضبون". وضم الوفد الذي زار القيادي نوبي الأموي كل من

مازلنا رقماً قوياً

الذكرى 20 لتوليته الحكم، أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس نهاية يوليو الماضي، أن الحكومة (بقيادة حزب العدالة والتنمية/إسلامي) مقبلة على تعديل في تشكيلتها، قبل الجمعة الثانية من أكتوبر، تاريخ افتتاح السنة التشريعية في البرلمان.

وكلف الملك، رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، بتقديم مقترحات لـ"إغناء وتجديد مناصب المسؤولية، الحكومية والإدارية، بكفاءات وطنية عالية المستوى".

وأضاف أن المملكة مقبلة على مرحلة جديدة ستعرف "جسلاً جديداً من المشاريع" تتطلب "تخنة جديدة من الكفاءات، في مختلف المناصب والمسؤوليات، ووضوح دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة". ويأتي هذا التعديل بالنظر إلى الانتقادات الشعبية الموجهة للحكومة المغربية وعدد من وزرائها، والاحتجاجات التي رافقتها.

ويقود حزب "العدالة والتنمية" الحكومة منذ 2011، حيث تصدر الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين، للمرة الأولى في تاريخه: مما أثار انتقادات من جانب أحزاب وشخصيات قريبة من السلطة. وإلى جانب "العدالة والتنمية"، يضم الائتلاف الحكومي أحزاب: التجمع الوطني للأحرار (37 نائباً)، والحركة الشعبية (27)، والاتحاد الاشتراكي (20)، والاتحاد الدستوري (19)، والتقدم والاشتراكي (12).

لتركية استحقاقات قائمة، على رأسها التوقيع على قانون الموازنة العامة للعام الجديد قبل انقضاء السنة الجارية. واستقالة مريم مرداسي هي الثانية لأعضاء الحكومة المؤقتة، بعد تخنية وزير العدل السابق واستخلافه ببلقاسم زغماتي. ويشكل قرار الوزارية، التي انتقدت كثيراً وعرقلت نشاطها من طرف المحتجين في عدد من المناسبات، عبئاً جديداً لسلطة الأمر الواقع نتيجة تضارب مواقف رئيس الدولة حول الصلاحيات التي يخولها إياها دستور البلاد.

وتبقى المؤسسات الانتقالية في الجزائر، أحد أبرز معوقات تحقيق مطالب الحراك الشعبي، في المرور إلى التغيير الشامل ورحيل السلطة، حيث تستمر حكومة بدوي رغم الرفض الشعبي والزيف الداخلي.

وفتحت لجنة الحوار أبوابها أمام الأحزاب والجمعيات والمنظمات التي تقاسمها نفس الأفكار، والتي تعودت على دعم أطروحات النظام، بينما ما زالت قنوات الحوار مسدودة أمام المعارضة الحقيقية والحراك الشعبي، مما يعطي الانطباع بأن فريق المنسق العام للحوار كريم يونس، يعكف على بلورة مخرج للأزمة بعيداً عن موقف الشارع الجزائري.

القيادة الحالية بالتسبب في تصدع الحزب. وسبق للكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن أكد أن حزبه يستعد لبلورة مبادرة جديدة لتعزيز المصالحة بين مختلف أعضائه ومكوناته، تهدف إلى تأسيس مشروع سياسي وتنظيمي متجدد، لتساهم في إعادة التوازن للمشهد السياسي الوطني، والاستعداد لاستحقاقات 2021.

وبين لشكر أنه سيتم خلال هذه الخطوة، توجيه الدعوة إلى كل القيادات السابقة من أعضاء المكاتب السياسية، والمجالس الوطنية، وكل المسؤولين السابقين، والبرلمانيين، بما فيهم المخضرمين من عهد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وإلى غاية اليوم.

لكن متابعين للشارح الحزبي أكدوا أن لشكر لن يساهم في أي مبادرة قد لا تخدم مصالحه وطموحاته السياسية، خصوصاً وأنه كان إلى وقت قريب يتعامل بشخونة سياسية وتنظيمية مع المعارضين لطريقته في إدارة الأزمات داخل الحزب والتحالفات السياسية، ويربط هؤلاء بتوقيت دعوة المصالحة التي ينادي بها لشكر مع اقتراب التعديل الحكومي. ولا يستبعد المتابعون أن تكون المصالحة مجرد خطوة انتهازية من لشكر للحفاظ على نفوذه في الفريق الحكومي الجديد، كما تأتي ضمن حسابات حزبية استعداداً للاستحقاقات الانتخابية المقبلة. ولا يريد لشكر تكرار نتائج انتخابات 2016 الهزيلة، أمام تراجع لقاعدته الانتخابية. وخلال خطاب للشعب بمناسبة

الحبيب المالكي، رئيس المجلس الوطني للحزب، وبديدة الراضي وفتيحة سداس وحنان رحاب والسعدية بنسهيلى، ومحمد بنعبدالقادر، وعبدالمقصود الراشدي وحسن نجمي وعبدالحاميد جماهري، والمهدي مزواري.

وفي لقاء مع الأموي أعرب إدريس لشكر أن "الاتحاد الاشتراكي معتز بقياداته التي لعبت أدواراً تاريخية كبرى في تحقيق التطور والاستقرار"، معتبراً أن الزيارة "عرفاناً واعترافاً بالأدوار التي قام بها الرواد"، ومسجلاً أن المصالحة ستتم بفضلهم، لكونهم بناء اليسار في المغرب منذ خمسينات القرن الماضي.

وتحاول قيادات من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إعطاء الزخم لمبادرة المصالحة التي قدمها الكاتب الأول للحزب إدريس لشكر بهدف مواجهة المعارضة التي لاقته مبادرته من طرف أعضاء في الحزب منذ وقع الإعلان عنها في يونيو الماضي.

ولفت المهدي مزواري، عضو المكتب السياسي للحزب، لـ"العرب"، أن هذه الزيارة تذكر قيادات اليسار بضرورة الوحدة من أجل مصالح بلداً وأنه علينا حماية مشروعتنا السياسية التي جمعنا منذ سنوات".

موضحاً "صحيح اختلفنا مع الأموي سابقاً، لكن هذا لا ينفي أنه من القيادات الأساسية التي ساهمت في بناء الحركة النقابية بالمغرب". وتأتي هذه الزيارة في ظل ظروف عصيبة يعرفها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، خصوصاً مع مغادرة الكثير من القيادات والمناضلين الحزب بعد اتهام

استقالة وزيرة الثقافة الجزائرية تفاقم حرج السلطة التمسكة بحكومة بدوي

غير متحمسة للحوار المفتوح، بسبب الشكوك التي تخيم على عملها، ولا يوجد في أفق المشهد الجزائري، أي نزوع نحو تنظيم حوار سياسي حقيقي في الأسابيع المقبلة، مما يجعل مسألة تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الجاري مستحيلاً، الأمر الذي سيؤدي من تعميق وتعقيد الأزمة، خاصة في ظل هشاشة المؤسسات الانتقالية القائمة، وحمية تواجد رئيس منتخب

بفاقم حرج سلطة الأمر الواقع تجاه الرأي العام، بسبب تحديها للجمع وتمسكها بهذه الحكومة. وبالموازاة مع ذلك، تواصل لجنة الحوار والوساطة مسلسل الاتصالات بمختلف الفعاليات السياسية والمدنية، من أجل التوصل إلى أرضية اتفاق بين جميع الأطراف تقضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل، لكنها في كل مرة تصطدم بمواقف



الأزمة السياسية تتعمق في الجزائر

طابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تعرضت حكومة تصريف الأعمال الجزائرية بقيادة نورالدين بدوي، إلى هزة جديدة سيزيد من هشاشتها وفقدان مصداقيتها لدى الشارع الجزائري، بعد الاستقالة التي قدمتها وزيرة الثقافة مريم مرداسي لرئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، السبت.

ورغم أنه لم يكشف عن الأسباب التي قدمتها مرداسي لتبرير قرارها، إلا أن الراجح هو فشل مصالحتها في تنظيم حفل لمعنى الرب العالمى عبدالرؤوف دراجي (سولكينغ)، حيث أفضى الدفاع عند أحد مداخل ملعب 20 أوت بالعاصمة الذي احتضن الحفل، إلى سقوط خمسة قتلى وأكثر من عشرين جريحاً، بحسب أرقام رسمية لوزارة الصحة.

وجاءت استقالة وزيرة الثقافة في أعقاب موجة من الانتقادات لأداء حكومة تصريف الأعمال، والدعوات المتصاعدة لرحيلها، لتحقيق مطالب التغيير السياسي التي يرفعها الحراك الشعبي منذ شهر فبراير الماضي، الأمر الذي